

«لا للتمديد» .. نعم للدولة الديمقراطية الموحدة

الفاشلون والفاسدون واللاهثون ورا، غنائم وفيد السلطة هم فقط من يبحثون عن تمديد في هذه الفترة المتبقية من مؤتمر الحوار الوطني، هو في حقيقته تمديد لترفعهم وشقائنا.. لفسادهم وأوجاعنا.. لكذبهم ولا مبالاةهم وحسراتنا، بل أيضاً لخياتهم العظمى لهذا الشعب والوطن، تمديد لأسوأ فترة تاريخية عاشها اليمنيون من فشل المتحاورين وفشل حكومة الوفاق وفشل بنعمر والزباني وكل دعاة المبادرة الخليجية، الجميع فشلوا في إخراج اليمن من أزمتها ولم يكونوا عند مستوى المسؤولية الوطنية والتاريخية، أو أن يكونوا رجال المرحلة الوطنية الحساسة هذه، ولو كانوا بحجم هذه المسؤولية لكانت الأجيال القادمة سوف تكتب أسماءهم بحروف من نور، وتخلد مواقفهم العظيمة في أنصع صفحات التاريخ السياسي والوطني لليمن.



محمد علي عناش

وبطريقة فرض التمديد كأمر واقع، وهو التمديد الذي سيدفع ثمنه الشعب اليمني على جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. من المؤسف أن يكون الوطن لدى هؤلاء بهذا الحجم الضئيل وأن يصل الاستنحاض بالشعب وإرادته الحرة الى هذا المستوى من الانتهاك والتحدي الصارخ، ومن المخجل أيضاً أن يصل مستوى التفكير الى هذا الحد من السقوط، وأن تدار أزمة البلد بعقلية التبرص والمساومة الرخيصة.

عقد مؤتمر الحوار الوطني على أرضية ملغومة ومفخخة لم يتم منذ البداية تسويتها وتهينتها لنجاح الحوار، من قبل الرئيس هادي وعقلاء الأحزاب ورعاة المبادرة الخليجية، مع الاستثناء هنا الجهود الطبية والمشرفة لبعض الأعضاء من المستقلين ومكون المرأة، ومكون المؤتمر الشعبي العام والذين حاولوا قدر المستطاع تقريب المسائل ووجهات النظر وتقديم التنازلات لإضفاء بعض اللمسات من النجاح الجزئي للمؤتمر في ظل التمرس الشديد وراء الأجندات والاهداف الخاصة، ومع ذلك انتهى المؤتمر بمزيد من اللغام والعراقليل وبمزيد من التفخيخ لإفشاله والعودة بالآزمة الى المربع الأول وبشرطية إمام.. وإمام.. حقيقة لم يعد هناك ما يستحق التمديد أو يوجبه، وإنما هناك ما يدعو كل الأحرار والشرفاء في هذا الوطن، أن يقفوا بصراحة ضد مخطط التمديد وإسقاطه شعبياً وسياسياً، وإسقاط الاقتعة المزيفة، والعقلية التي أدمنت إدارة البلد وإدارة أزمته من خلف الكواليس وعقد الصفقات ونسج التحالفات العصبوية، والإخلال بموازين القوى العسكرية والمدنية لصالح طرف بعينه أو أطراف بعينها، وضد أطراف بعينها وبطريقة تصفية الحسابات.

الاسباب والدواعي الوطنية كثيرة لإسقاط خطة التمديد لمرحلة انتقالية ثانية، يمكن إجمالها فيما يلي:

- 1- التمديد في ظل عدم تنفيذ كامل نصوص المبادرة الخليجية، وعدم تنفيذ القرارات الرئاسية المتعلقة بهيكل الجيش وخاصة ما يتعلق بالفرقة المنحلة سيفتح الباب على مصراعيه لإنتاج المزيد من الأزمات.
- 2- التمديد يكرس ويرسخ وعي المحاصصة والإقصاء، واستمرار الإخلال بموازين القوى لصالح أطراف بعينها.
- 3- التمديد يصادر حق الشعب اليمني وإرادته الحرة في اختيار حكامه وممثليه.
- 4- التمديد نزوع شمولي يعيد إنتاج دولة الفرد ومراكز القوى والنقوذ العسكري والحزبي والعشائري ويقتل لدى أبناء الشعب حلم التغيير وبناء الدولة الديمقراطية.
- 5- التمديد سيستجيب فرصة أخرى لمنظومة الفشل والفساد المالي والسياسي أن تلعب دوراً خطيراً في تدمير الدولة ونهب الثروة، على حساب التنمية وبناء الدولة الوطنية وإنجاز منظومة الإصلاحات الشاملة.
- 6- التمديد يكرس ويرسخ وعي الفوضى ومنطق القوة والإنفلات الأمني وزعزعة الأمن والاستقرار.
- 7- التمديد يمثل تهديداً حقيقياً وخطيراً للوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي اليمني.

من هنا ندعو كل الشعب اليمني وقواه الحية والديمقراطية أن تقف في وجه مخطط التمديد وأن تكون سداً منيعاً يحول دون إمرار هذا المخطط بأسقاطه شعبياً وسياسياً، لأن التمديد في ظل الظروف الراهنة لا يمثل حلّاً وطنياً بقدر ما يمثل كارثة وطنية، كما أن مشكلتنا ليست مع التمديد في حد ذاته، ولكن مع منظومة متكاملة من الفشل والفساد والتسلط ومراكز القوى وسياسات الإقصاء، وتصفية الحسابات والتدمير المنهجي لمقومات الدولة والتي تم خلف الكواليس التمديد لها كي تدفع ثمن هذه الآزمة مرة أخرى والثمن هذه المرة ليس بسيطاً بل كارثياً.

في ساحة معركة متخذين وضعية التأهب والاستعداد لساعة الصفر التي سوف ينتفض فيها كل طرف على الآخر، أي أن هناك في اليمن معركة مؤجلة سوف يشعل فتيلها استمرار الفشل وسياسة تصفية الحسابات، والإقدام على التمديد لمرحلة انتقالية ثانية، في ظل استمرار الخروقات والتجاوزات وعدم تنفيذ ما تبقى من نصوص المبادرة الخليجية، واستمرار الاعتيالات والفساد المنظم الذي يديره ويرعاه رئيس الحكومة محمد سالم باسندوة.

الإدهى من ذلك أن جمال بن عمر هو نفسه من يرعى خلف الكواليس مخطط التمديد لمرحلة انتقالية ثانية، وبما يشبه عقد الصفقات تنفيذاً لأجندات أطراف معينة وإرضاء لرغباتها وطموحاتها ذات الطبيعة الشخصية والمناطقية.

صحيح أن خيار اليمنيين الأول هو الدولة الموحدة والإقليم الواحد، إلا أن خيار الإقليم في إطار الدولة الواحدة سيكون خياراً ثانوياً وحلاً موضوعياً ومقبولاً في ظل استمرار التجاذبات السياسية التي أخذت منحى تشطيري وانفصالي.

الارهاب يزعزع أمن مصر



توفيق الجدي

ها هي الجماعات الارهابية التي تدعي زوراً وبهتاناً انها جماعات اسلامية تعمل بكل ما أوتيت من قوة لزعة أمن واستقرار مصر التي عرفت عبر التاريخ بأنها وطن الامن والسلام وان شعبها يرفض العنف والارهاب وقتل النفس البشرية، ان تلك الجماعات نفذت العديد من العمليات الارهابية من خلال تدمير عدد من الكنائس والتحصن في المساجد للقيام بأعمال القنص واستهداف ابناء القوات المسلحة التي فوضها الشعب في فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة التي سقط فيها مئات القتلى والجرحى من الطرفين بعد ان خرجت مسيرات وصلت الى اكثر من 33 مليون لإسقاط حكم المرشد بعد عام من وصول الاخوان الى السلطة وتحكم مكتب الارشاد وعلماء كن اوانما لحلفانهم من القوميين واليساريين والليبراليين والمسيحيين والشباب ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من مختلف الطبقات والطوائف والشرائح التي هتفت لإسقاط حكم المرشد ولم يكن امام الجيش الا الانتصار للشعب ووقف الى جانبه في خلع الرئيس وتشكيل رئيس وحكومة مؤقتة مهمتها إعداد دستور والاعداد لإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، كما فوض الشعب الجيش لمواجهة الارهاب وخرج بمسيرات مليونية تأييداً للجيش، ورفضت تلك الجماعات مطالب الشعب وتصدت للأمن كما قامت بحرق الكنائس والمنشآت العامة والخاصة والاعتداء على اقسام الشرطة وقتل الضباط والجنود واستهداف الجيش في سيناء، ان تلك الاعمال الارهابية تتنافى مع كل القيم الاسلامية والقوانين والمواثيق والاعراف الدولية انها تحدد ارادة الشعب الذي قال كلمته الفاصلة ويوم ان وقف الجيش مع الشعب في عهد الرئيس حسني مبارك هتف له الاخوان بأنه جيش وطني ويوم ان وقف مع الشعب لعزل مرسي أتهم بالخيانة والعمالة والارتزاق علماً بأن القائد العام للقوات المسلحة الفريق عبدالفتاح السيسي ووزير الداخلية تم تعيينهم من قبل الرئيس مرسي الا ان وطنيتهم ابت المشاركة الانفرادية والقضائية التي خرج الشعب لإسقاطها وكانوا مع الشعب الذي لا يقبل المر جفنين والعملاء، لقد قال الشعب كلمته الفاصلة ولا بد من إجراء حوار شامل يشارك فيه الحزب الوطني والاخوان المسلمون وإعداد دستور يلي طموح الشعب وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية ومحلية مبكرة.

ان ارادة الشعب فوق ارادة الارهاب والعملية ليست انتقامية بقدر ما هي تلبية لارادة الشعب ان الاعمال الارهابية في محاولة الزج بالشعب المصري بحرب اهلية من خلال قيام الاخوان بأشغال النيران بالكنائس والتحصن بالمساجد واستخدامها لقنص الامن والجيش والمعارضين لهم ان استخدام لغة السلاح التي يتعامل بها الاخوان ستعمل على تدمير مصر والزج بها في حرب اهلية تدمرها، كما ان المشروع الاستعماري الصهيوني يستهدف تدمير الجيش المصري واسلحته لذلك على كل المواطنين الشرفاء والاصدقاء الوفاء العمل سريعاً لإخراج مصر من المستنقع الذي يحاول اعداء الامة جرها اليه من خلال دعم الرئيس والحكومة المؤقتة في إنجاز المهام الموكلة اليهم في اسرع وقت واقل الخسائر ان مصر وشعبها غالية على كل العرب والانسانية لذلك فليعمل الجميع من اجل مصلحة مصر وأمنها واستقرارها.

الزعيم وعبقورية تأسيس المؤتمر

تأثر ثورة سبتمبر 1962م بالمد القومي ومن ثم بالاستعانة بجيش مصر انعكس في تشابه تشكيل مجلس للثورة وفي العلم الوطني ومشتبك «الطير» وان اختلف شكله. ولهذا فإننا حيث نتوقف أمام مسمى «جبهة التحرير» نستطيع فهم بأنها المقاومة لتحرير جنوب الوطن من الاستعمار وحين التوقف أمام عنوان «الجبهة القومية» ففي ذلك ربط للتحرير بالمد القومي آنذاك وربطاً بمصر والزعيم عبدالناصر حين تنتصر ثورة أكتوبر والجبهة القومية هي التي ستتسلم الحكم فالوضع القومي بعد هزيمة 1967م لم يعد يوفّر لها دعماً بمستوى ثورة سبتمبر، ولم يعد امامها إلا الحلاق بخطر ثورة سبتمبر بعد الهزيمة القومية أو الاستعانة بمد ثوري أممي هو في أوجه.



الذلل والاذلال والدمار والافشال. لست راضياً عن المؤتمر لفترة ما بعد محطة 2011م وفي اطار شراكة الفترة الانتقالية وحكومة الوفاق ولا أدري ان جاء ذلك من وضع وتموضع اضطرار أو لامتناس محطة في تداعيات وتوابع ولكن مثل هذه الفترة لا تصلح لحكم على طرف سياسي، وبالعكس قد تثبت الأزمنة والتطورات القادمة بأن هذا الهدوء والتهدئة أو حتى ما يطرحه البعض ربما للشماتة «الإنبطاح» ما يجسد الوعي الأفضل والأهلية السياسية الأنسب للتعامل مع طرف أو محطة أو فترة.

الهزيمة القومية هي التي غيرت الجبهة القومية الى الحزب الاشتراكي ومن ثم لم يحتاج كطرف لتغيير مسماه حين أعاد تغيير خطه الأممي. اذا أمريكا افتراضاً خلال أو بعد عقد أعلنت ان التنظيم الدولي للأخوان هو اهالي كما التنظيم الدولي للقاعدة فالأخوان سنتهي كتتنظيم دولي وأطراف واطراف وبالتالي فالمعيار ليس أفعال وتفعيل الارهاب كما يحدث في مصر وإنما الموقف والاعلان الأمريكي وللمتابع استرجاع حالة أبو حمزة المصري ربطاً باليمن.

المؤتمر لا يحتاج لتغيير خط اساسي أو سياسي له ولا لبس أو غموض أو حتى رمادية في الأفعال والتفعيل السياسي والواقعي من طرفه وهو لذلك مستمر وسيستمر بصالح وبدونه وبهادي وبدونه.

قبل محطة 2011م كنت أضحك من صحف معارضة حينما كانت تكتب عبارة «انتهاء صلاحية حكم صالح»، فيما تفعيل محطة 2011م كانت انهاء لحكام وأنظمة بإرادة عربية مغلقة بثورات وريبع عربي ونحوه، فإذا أمريكا والغرب من متراكم محطاتها في المنطقة منذ أول اتفاق سلام مع اسرائيل باتت هي من يحدد سقف أو انتهاء صلاحية حاكم أو نظام فإنها لا يمكن أن تحدده، وانتهاء صلاحية لحزب أو طرف سياسي وهي وقد انتزعت من شريعة الحرب ضد الإرهاب تحدد صلاحية أطراف تتدخل أو تلتحم في أفعال وتفعيل الإرهاب فيما لا تستطيع فرض شريعة الغاب.

المؤتمر الشعبي العام قوي من متراكم في الواقع العام الشعبي اليمني ولا يحتاج لقوة ولا الاستقواء بمتغيرات أو مؤثرات خارجية وهو من ذلك يتعامل من ثقة مع المتغيرات كما أزمة 2011م وسيكون أقوى بعد انتهاء الفترة الانتقالية.

ولذلك مثلي ربما يستعد لنقده حينذاك كما دأبت من فلسفة فهم ومفهوم وطني للحرية تفرض التذليل للمتغيرات ودور الذبول في محطات!!

الحزب الاشتراكي أسس للانتقال للخط الأممي لحل مشكلة أو اشكالية الثورة لتظل ثورة وتقود الواقع كثورة.

تصورات ما بعد الصلح مع الملكيين في تفاعل صراع القوى داخليا وربطاً بالتطورات والأوضاع الإقليمية ربط القلائق وعدم الاستقرار والانتقالات بهذه الصراعات داخليا وخارجيا فالزعيم عبدالله السلال الذي كانت تبعيته لمصر وعبدالناصر لم يقل عنه أو يطرح بأنه ناصري كما ابراهيم الحمدي.

ولذلك فإنه حين بعني على عبدالله صالح للحكم كان المتابع غير المطلع على الاسرار يتساءل هل يكون مع السعودية كما الغشمي أو ضدها كما الحمدي؟

هل هو من القومييين أو ناصري أم بعني؟ إذا حرب المناطق الوسطى أفرزت قوة واقعية أطلق عليهم «الاخوان» حتى مع حقيقة ثقل السلفية في تلك الحروب؟

فإذا السيرة الى الحزب الاشتراكي جاء كحل لأوضاع ما بعد الهزيمة القومية كحل ثوري.. فكيف يمكن الحلحلة أو صياغة حل للأوضاع التي جاء فيها «صالح» وما أضافته حروب المناطق الوسطى؟

فيغض النظر عن اتفاق أو اختلاف مع الزعيم علي عبدالله صالح بعد ثلاثة عقود من حكمه فإننا لا نستطيع كتاريخ غير التسليم بواقعية تفكيره ووصوله الى فكرة عبقرية بإنشاء المؤتمر الشعبي العام من خلال حوار وطني بين القوى الفاعلة في الساحة والتي صاغت المشترك الفكري لها بما يمثل النظرية والأساس النظري «الميثاق الوطني» ومن ثم عقد مؤتمر التأسيس والاشهار للمؤتمر الشعبي العام.

المؤتمر الشعبي أسس كمظلة تعمل تحتها قوى اليسار واليمين والقومية وغيرها، ومثل بمعيار وأوضاع ذلك الزمن مستوى واقعي أوله واقعية وتفعيل التنوع أو التعدد تحت هذه المظلة وبما لم تنجح فيه تجريب وتجارب أخرى كما الاتحاد الاشتراكي في مصر أو ما تسمى الجبهة التقدمية في سوريا.

المؤتمر يتعامل بثقة مع المتغيرات وسيكون أقوى بعد انتهاء الفترة الانتقالية

سياسي كالمؤتمر بمستوى عال من الحدة وقيل محطة 2011م فذلك يؤكد أن وجهة نظري تجاه المؤتمر ليست انساق التفعيل والتفاعل مع هذه المحطة أو مجرد نتيجة في سياقها وتوسيقها. لا أرى كل المحطات التي مورست في المنطقة منذ آخر الحروب وأول اتفاق سلام مع اسرائيل سوى محطات أمريكية تشرك فيها الشعوب أو الأنظمة كجهااد واهاب وتفعيل الحروب أيا كانت المباشرة فيها أو غير المباشرة.

محطة 2011م هي استمرار وامتداد لهذه المحطات ولهذا فإنني لم أكن ضد الطرف الداخلي كثورة ولكني ضد ما هو مفروض مسبقاً فأمركة وأخونة وتفعيل مرونات وإشاعة التسامح داخليا هو أفضل من انقياد لخارج لا يفي إلا لمزيد من